

Distr.
GENERAL

S/1995/881
23 October 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



التقرير المرحلي الثالث عشر المقدم من الأمين العام بشأن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٠١٤ (١٩٩٥) المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، الذي تقرر بموجبه تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. وقد رحب مجلس الأمن في القرار باتفاق أبوجا الأخير الذي وقعته الأطراف الليبرية (S/1995/742، المرفق)، وبتنصيب مجلس دولة جديد، وإعادة إقرار وقف شامل لإطلاق النار، وبدء فض اشتباك القوات، والاتفاق على جدول زمني جديد لتنفيذ جميع جوانب الاتفاق الأخرى. كذلك طلب المجلس مني تقديم توصيات، قبل نهاية تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، بشأن وضع مفهوم جديد لعمليات البعثة، على أن يتناول، فيما يتناول، التدابير الكفيلة بتعزيز العلاقة بين البعثة وفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وجوانب نزاع السلاح والتسريح، والموارد التي ستحتاج إليها البعثة لتنفيذ مهامها بفعالية.

٢ - كما رحب مجلس الأمن في القرار ١٠١٤ (١٩٩٥) باعتزامي بإيفاد بعثة إلى ليبيريا للتشاور مع الزعماء الليبريين وغيرهم من الأطراف المعنية بشأن مقتضيات تنفيذ اتفاق أبوجا. وفي ذلك الصدد أوفدت، خلال الفترة من ١٩ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر فريقاً تقنياً إلى ليبيريا، برئاسة العميد عبدالغني نائب مستشاري العسكري. ثم سافر الفريق بعد ذلك إلى أكرا لإجراء مشاورات مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، عقدت يوم ٢ تشرين الأول/أكتوبر.

٣ - ويقدم هذا التقرير معلومات عن آخر التطورات السياسية والعسكرية التي استجذت منذ تقديم تقريري المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (S/1995/781)، كما يتضمن توصيات بشأن تحديد ولاية ومفهوم جديدين لعمليات البعثة، تستند إلى الدروس المستفادة منذ أن أنشأ مجلس الأمن البعثة بقراره ٨٦٦ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣.

ثانياً - الحالة السياسية

٤ - أعرب مجلس الدولة الجديد، منذ تنصيبه في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، عن تصميمه الشديد على أن يجعل من الحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية حكومة انتقالية فعالة. وقد استكمل تعيين أعضاء مجلس

الوزراء، وأدى الوزراء الجدد اليمين وتسلموا مناصبهم في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. كما استكمل تعيين أعضاء المحكمة العليا، وأعيد تشكيل اللجنة المخصصة للانتخابات. وإضافة إلى ذلك، وزعت المناصب في الحكومة والشركات العامة والوكالات المستقلة، وفقا للصيغة الواردة في اتفاق أبوجا.

٥ - وأصدر مجلس الدولة تعليمات إلى جميع الإدارات والوكالات الحكومية بإعداد خطط لبسط سلطة الحكومة الانتقالية على الأجزاء الداخلية من البلد وأعلن عزمه على إعادة فتح جميع الطرق لكفالة الوصول إلى المناطق النائية في حرية وأمان. ومن المتوخى في هذا الشأن أن يعاد تشكيل دوائر الحكم المحلي، التي لم يكن لها وجود في معظم المقاطعات خلال الست سنوات التي استغرقتها الحرب الأهلية. كذلك أعلنت المحكمة العليا عزمها على إعادة إقامة النظام القضائي في جميع أنحاء البلد.

٦ - وأنشأت الحكومة الانتقالية لجنة برئاسة وزارة الخارجية وتضم وزارتي العدل والدفاع لكي تقوم، بمقتضى اتفاقات السلام، بإعداد اتفاق بشأن مركز القوات بالاشتراك مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

٧ - واجتمع الفريق التقني، خلال زيارته لليبيريا، ومعه ممثلي الخاص، السيد أنتوني نياكويي، بكل من س. تيلور وجورج بوليي نائبي الرئيس اللذين أعربا عن تصميم الحكومة الانتقالية على كفالة تنفيذ عملية السلام بشكل تام وفي الوقت المحدد. وأقر نائبا الرئيس بأن الحكومة الانتقالية هي المسؤولة عن ضمان تنفيذ اتفاق أبوجا تنفيذا فعالا، بما في ذلك نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم. وأعربا عن رغبة الحكومة الانتقالية في العمل بشكل وثيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا والمجتمع الدولي لتنفيذ هذا الاتفاق. وفي ذلك الصدد، شكلت لجان للإشراف على عمليات نزع الأسلحة والتسريح؛ والإعادة للوطن وإعادة التوطين؛ والتعمير الوطني؛ وإعادة تشكيل القوات المسلحة الليبيرية؛ وإعادة تأهيل الشرطة الوطنية الليبيرية.

٨ - ورحب ممثلي الخاص بعزم الحكومة الانتقالية على ضمان تنفيذ الاتفاق بشكل تام وفي الوقت المحدد وأكد لنائبي الرئيس استعداد الأمم المتحدة للعمل بشكل وثيق مع الحكومة الانتقالية لذلك الغرض. وفي هذا الصدد، وافق نائبا الرئيس على أن جميع الموارد المتاحة أمام الحكومة الانتقالية وفريق الرصد والبعثة ينبغي أن تركز على الفور لبدء عملية تجميع المقاتلين ونزع أسلحتهم.

٩ - وأطلع الفريق التقني مسؤولي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أكرا يوم ٢ تشرين الأول/أكتوبر على نتائج زيارته لليبيريا وعلى ما قدمه من توصيات أولية بشأن المفهوم الجديد لعمليات البعثة، وما أجراه من استعراض لاحتياجات فريق الرصد من الموارد. وأشار إلى أن جميع الأطراف المعنية، بما فيها الحكومة الانتقالية والبعثة وفريق الرصد، قد اتفقت على أن عملية نزع الأسلحة والتسريح ستكون أقصر مما كان متصورا أصلا بمقتضى اتفاق أبوجا، وعلى ضرورة أن ينصب الاهتمام على إعادة إدماج المقاتلين السابقين.

١٠ - وأطلع مسؤولو الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، من جانبهم، الفريق التقني على نتائج الزيارة التي قام بها وفد الجماعة إلى الحكومات المانحة التي أبدت رغبة في تقديم الدعم لفريق الرصد ولعملية السلام في ليبيريا بشكل عام.

١١ - وقد عينت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا السفير جيمس فيكتور غبیهو، ممثلاً خاصاً لها إلى ليبيريا، اعتباراً من ١٥ أيلول/سبتمبر. وجدّير بالذكر أن السفير غبیهو كان حتى وقت قريب ممثلاً خاصاً لي في الصومال. وسيعمل ممثلي الخاص مع السفير غبیهو بصورة مباشرة لتيسير تنفيذ عملية السلام بشكل فعال.

ثالثاً - الحالة العسكرية

١٢ - وفقاً للجدول الزمني لتنفيذ اتفاق أبوجا، بدأ نفاذ وقف إطلاق النار في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٥ وأصبح لزاماً على الفصائل أن تفصل قواتها خلال الفترة من ٥ إلى ٢٦ أيلول/سبتمبر. وكان من المقرر أن يتبع ذلك وزع فريق الرصد والبعثة خلال الفترة من ٢ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر، وتحريك المقاتلين نحو مواقع التجمع خلال الفترة من ٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر، وبدء نزع الأسلحة في ١ كانون الأول/ديسمبر.

حالة وقف إطلاق النار

١٣ - منذ أن بدأ نفاذ وقف إطلاق النار في ٢٦ آب/أغسطس أفيد بوقوع بعض الانتهاكات له. وشملت هذه الانتهاكات قتالا متقطعاً بين جناحي حركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبيريا، بدأ في ٢٨ آب/أغسطس في منطقة لوفاً بريدج شمالي توبمانبورغ مباشرة. وقامت لجنة انتهاكات وقف إطلاق النار بالتحقيق في القتال الذي حدث في ١٢ أيلول/سبتمبر حيث توصلت إلى أن جناحي الحركة قد تناوبا السيطرة على المنطقة، الغنية بالماس، عدة مرات منذ أواخر آب/أغسطس. وقررت اللجنة ضرورة الفصل بين قوات كل من جناح الحاج كروما وجناح روزفلت جونسون التابعين للحركة، وذلك بحلول يوم ١٦ أيلول/سبتمبر. ثم جرى تمديد الموعد النهائي إلى يوم ٢٣ أيلول/سبتمبر. ورغم أن الفصيلتين لم تفصلاً قواتهما بعد، وفقاً لما قرره لجنة انتهاكات وقف إطلاق النار، فإن القتال قد توقف بحلول ١٦ أيلول/سبتمبر.

١٤ - كما أفيد بوقوع قتال في جبارنجا في ٢ تشرين الأول/أكتوبر. وبينما ادعت الجبهة الوطنية القطرية الليبرية بأن جناح الحاج كروما قد اعتدى على قواتها في المنطقة، قال جناح الحاج كروما أن الحادثة نجمت عن قتال وقع بين مجموعات متنافسة داخل الجبهة الوطنية القطرية الليبرية. وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر، سافر فريق تحقيق مشترك مؤلف من البعثة وفريق المراقبين والجبهة الوطنية القطرية الليبرية وجناح الحاج كروما، إلى المنطقة لبدء التحقيق. وحتى الآن لم ينته التحقيق ولم يتمكن الفريق من تحديد الفصيلة المسؤولة بشكل حاسم. ونتيجة للقتال نقلت جميع وكالات الاغاثة في المنطقة موظفيها إلى مونروفيا وخفضت أنشطتها في المنطقة.

١٥ - كما أفيد بوقوع قتال بين مجلس السلام الليبيري والجبهة الوطنية القطرية الليبرية في ١٧ أيلول/سبتمبر، وبين جناح الحاج كروما والجبهة الوطنية القطرية الليبرية في ٣ و ١١ تشرين الأول/أكتوبر. ويجرى حاليا تحقيق في هذه التقارير.

١٦ - وبالإضافة الى انتهاكات وقف إطلاق النار الواردة أعلاه، وردت إفادات غير رسمية عن قيام مقاتلي بعض الفصائل بمضايقة المدنيين وسلب الممتلكات، ويبدو أنهم يتصرفون من تلقاء أنفسهم بحثا عن الطعام.

حالة فصل القوات

١٧ - كما ورد أعلاه، كان ينبغي أن تنتهي الأطراف من فصل قواتها بحلول ٢٦ أيلول/سبتمبر بغية التحقق من فصل القوات. قام فريق المراقبين والبعثة بإيفاد بعثات رصد مشتركة الى مناطق مختلفة. واستنادا الى المعلومات التي جمعتها هذه البعثات، وجد أن الفصائل لم تقم بفصل قواتها أو إزالة جميع نقاط التفتيش التابعة لها بشكل كامل.

١٨ - أما جناح روزفلت جونسن، فقد فصل قواته بالكامل من بونغ ماينز وأزال نقاط التفتيش التابعة له في كاكاتا. كما فصلت الجبهة الوطنية القطرية الليبرية قواتها من بونغ ماينز، غير أنها لم تزل جميع نقاط التفتيش التابعة لها شمال كونولا. وأزالت القوات المسلحة لليبريا ثلاث نقاط تفتيش من الطريق السريع بين بوكائن وهربل، بينما أفيد بأن مقاتلي مجلس السلام الليبيري يقومون بفصل قواتهم حول بوكائن. أما في توبمان بورغ، فقد أفاد فريق التحقيق المشترك بين فريق المراقبين والبعثة بأن فصيلتي (جناح الحاج كروما وجناح روزفلت جونسن) يحتفظان بنقاط التفتيش التابعة لهما، وأنه لم يتم الانتهاء من فصل القوات بعد. وأبلغت الفصيلتان الفريق بأنه، نظرا لعدم الثقة المتبادل بينهما، ليس من المتوقع أن يتم فصل كبير للقوات الى أن يتم وزع فريق المراقبين في تلك المناطق.

١٩ - وتقع على عاتق زعماء الفصائل مسؤولية ضمان فصل القوات بين مقاتليها ونزع أسلحتهم وفقا لاتفاق أبوجا. وفي ذلك الصدد، رأى فريق التحقق أن ثمة ضرورة لأن يبذل زعماء الفصائل المزيد من الجهود لزيارة المقاتلين التابعين لهم وإبلاغهم بإجراءات تنفيذ الاتفاق، لاسيما فيما يتعلق بفصل القوات ونزع الأسلحة. كما لاحظ الفريق أن الضعف بدأ يصيب هيكل القيادة داخل بعض الفصائل.

رابعا - الأهداف الرئيسية لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في

ليبريا وولايتها المنقحة

٢٠ - أنشئت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا بوصفها بعثة مراقبة لدعم عمل عملية دون اقليمية لحفظ السلم. وكانت أول مثال للتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة دون اقليمية. وتعكس ولاية البعثة بموجب قرار مجلس الأمن ٨٦٦ (١٩٩٣) المسؤوليات التي طلبت الأطراف الليبرية من الأمم المتحدة الاضطلاع بها

في ليبيريا بموجب اتفاق كوتونو (S/26272، المرفق)، الذي وقعت عليه في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٣. وفي ذلك الصدد، كلف فريق الرصد بالدور الرئيسي في تنفيذ الاتفاق وعهد الى البعثة بمهمة مراقبة مختلف اجراءات التنفيذ ورصدها بغية ضمان تطبيقها بدون تحيز.

٢١ - وقع الأطراف، منذ توقيع اتفاق كوتونو، ثلاثة اتفاقات تكميلية هي: اتفاق آكوسومبو المؤرخ ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (S/1994/1174، المرفق)، واتفاق أكرأ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ (S/1995/7، المرفقان الأول والثاني)، واتفاق أبوجا المؤرخ ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٥ (S/1995/743، المرفق). وقد طلب اتفاق آكوسومبو إلى الحكومة الانتقالية أن تقوم بدور أكثر فاعلية لضمان تطبيق أحكام الاتفاق. ودعت في ذلك الشأن كلا من الحكومة الانتقالية، وفريق المراقبين والبعثة إلى التعاون من أجل الإشراف على تنفيذه ورصد هذا التنفيذ. كما نص الاتفاق على أن تبرم الحكومة الانتقالية اتفاقا بشأن مركز القوات مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وقدم خطة أكثر تفصيلا، لفصل القوات ونزع أسلحتها وتسريحها. وبموجب اتفاق أكرأ، اتفقت الأطراف على أنه ينبغي، لدى إعادة تنظيم القوات المسلحة الليبرية والشرطة ووكالة الهجرة ووكالات الأمن الأخرى، أن ينظر في تعيين المحاربين وغير المحاربين من الذين تتوفر لديهم الكفاءة اللازمة. واتفقت أن ينشئ مجلس الدولة لجانا مناسبة تكلف بتحديد معايير التعيين، مستفيدة في ذلك بالخبرة ذات الصلة لفريق المراقبين، والبعثة. وفي حين تناول اتفاق أبوجا بصورة أساسية تكوين مجلس الدولة، تضمن حكما إضافيا يطلب الى فريق المراقبين، وإلى منظمة الوحدة الافريقية وإلى الأمم المتحدة رصد عمليات اللجنة المخصصة للانتخابات.

٢٢ - ووفقا لهذه الاتفاقات، ستواصل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا القيام بدور قيادي في عملية السلام في ليبيريا. في حين سيحتفظ فريق المراقبين بالمسؤولية الأولية لمساعدة الحكومة الانتقالية على تنفيذ الترتيبات العسكرية للاتفاقات.

٢٣ - وأما فيما يتعلق بالبعثة، فإنه يوصي بأن تستمر في الاضطلاع بولاية مراقبة ورصد تنفيذ اتفاقات السلام، ومع ذلك فقد يرغب مجلس الأمن في تعديل تلك الولاية، لمراعاة التطورات في عملية السلام والخبرة المكتسبة خلال السنتين الماضيتين. وإني أوصي، رهن موافقة مجلس الأمن، بأن تتحدد المهام الأساسية للبعثة كما يلي:

(أ) أن تبذل مساعيها الحميدة لدعم جهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والحكومة الانتقالية من أجل تنفيذ اتفاقات السلام؛

(ب) التحقيق في جميع ادعاءات انتهاك وقف إطلاق النار التي تبلغ بها لجنة انتهاكات وقف إطلاق النار، والتعاون مع فريق المراقبين والحكومة الانتقالية لتقديم توصية بالتدابير اللازمة لمنع تكرار مثل هذه الانتهاكات، وتقديم تقرير إلى الأمين العام وفقا لذلك؛

(ج) رصد الامتثال للترتيبات العسكرية الأخرى لاتفاقات السلام والتأكد من تطبيقها بصورة محايدة، سيما تسريح المحاربين ونزع أسلحتهم؛

(د) المساعدة، على حسب الاقتضاء، على استبقاء مواقع التجميع التي اتفق عليها كل من فريق المراقبين والحكومة الانتقالية والفصائل المتحاربة، وعلى تنفيذ برنامج لتسريح المحاربين، بالتعاون مع الحكومة الانتقالية والوكالات المانحة والمنظمات غير الحكومية؛

(هـ) تقديم الدعم، على حسب الاقتضاء، لنشاطات المساعدة الإنسانية؛

(و) التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان وتقديم تقارير عنها إلى الأمين العام، وتقديم المساعدة، حسب الاقتضاء، للجمعيات المحلية لحقوق الإنسان لزيادة المساعدة الطوعية للتدريب والدعم السوقي؛

(ز) مراقبة عملية الانتخاب والتحقق منها، بالتشاور مع منظمة الوحدة الإفريقية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بما في ذلك الانتخابات التشريعية والانتخابات الرئاسية التي ستجري وفقا لأحكام اتفاقات السلام.

ويرد في الفقرتين ٦٤ و ٦٥ أدناه الهيكل المقترح لتمكين البعثة من تنفيذ هذه الولاية.

خامسا - مفهوم العمليات

ألف - وزع فريق الرصد والبعثة

٢٤ - حدد فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مهامه، فيما يتعلق بتنفيذ اتفاق أبوجا، على النحو التالي: رصد حدود ليبيريا ومراقبة نقاط الدخول الرئيسية برا وبحرا وجوا بغية ضمان عدم إدخال أسلحة أو ذخائر إلى البلد؛ جمع المقاتلين من جميع الفصائل ونزع سلاحهم؛ إقامة نقاط تفتيش للتحقق من حركة الأسلحة والمساعدة على عودة اللاجئين والمشردين داخليا؛ تسيير دوريات كثيفة في جميع أنحاء البلد، بغية بناء الثقة وإيجاد مناخ يفضي إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة.

٢٥ - وبغية النهوض بهذه المهام، يعتزم فريق الرصد زيادة قوام قوته إلى ١٢ ٠٠٠ فرد من جميع الرتب، كما يعتزم وزع قواته على تسعة ملاذ آمنة (٦٠٠ ٦ فرد من جميع الرتب) وما يتراوح بين ١٠ و ١٣ من مواقع التجمع (٤٠٠ ٣ فرد من جميع الرتب) وعند ١٤ نقطة عبور حدودية (٢ ٠٠٠ فرد من جميع الرتب). وقام فريق الرصد، لأغراض تشغيلية، بتقسيم البلد إلى ثلاثة قطاعات، يسيطر على كل منها لواء. وعليه،

ستقام مقر لواء فريق الرصد في أغبارنفا وغرينغيل وتوبمانبورغ. وسيظل مقر قوة فريق الرصد في مونروفيا. (انظر الخريطة في المرفق الأول).

٢٦ - وستتولى البعثة، مهام مراقبة تنفيذ الترتيبات العسكرية من اتفاق أبوجا والتحقق من تنفيذه، وستقوم بوزع مراقبيها العسكريين مع التشديد على أهم عناصر العملية السلمية حسما، ألا وهي نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم. وسيتم وزع أفرقة من مراقبي الأمم المتحدة العسكريين بالاشتراك مع الجنود التابعين لفريق الرصد في كل موقع من مواقع التجمع لرصد عملية نزع سلاح المقاتلين والتحقق منها. وإضافة إلى ذلك، ستنقل ثلاثة أفرقة متنقلة إلى الموقع نفسه الذي يوجد به مقر لواء فريق الرصد. وسيعمل قادة هذه الأفرقة المتنقلة كقادة قطاعات لمراقبي البعثة العسكريين المتمركزين في مواقع التجمع في كل قطاع. وعلاوة على ذلك، سيعتبر فريق متنقل واحد في مونروفيا. وستقوم هذه الأفرقة، بالاشتراك مع فريق الرصد ومراقبين عن الحكومة الانتقالية، أو بصفة مستقلة حسب الاقتضاء، في التحقيق في ما يبلغ عنه من انتهاكات لوقف إطلاق النار وحظر الأسلحة، فضلا عن فض الاشتباك بين القوات. وسيظل المقر الرئيسي للعنصر العسكري للبعثة في مقر البعثة في مونروفيا.

٢٧ - وتنفيذا لمفهوم العمليات هذا، يقدر أنه سيلزم نحو ١٦٠ مراقبا عسكريا. وسيتم إيفاد هؤلاء المراقبين إلى ليبيريا وفقا للاحتياجات التشغيلية، حيث سيبلغون قوتهم القصوى أثناء فترة نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم، المقرر تنفيذهما بين ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ و ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. ويبين المرفق الثاني القوة الراهنة لبعثة المراقبين.

٢٨ - وستحتاج البعثة إلى موارد جوية إضافية لتمكين الأفرقة المتنقلة من الاضطلاع بمهامها بفعالية، أي سيلزمها ما مجموعه ثلاث طائرات هليكوبتر. كما ستستخدم هذه الموارد الجوية، حسب الاقتضاء، من أجل دعم أنشطة منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية.

٢٩ - وكما يضطلع المراقبون العسكريون للبعثة بمهامهم على نحو فعال، يجب أن يتمتعوا، وفقا للممارسة المتبعة، بحرية الحركة والوصول دونما قيد إلى جميع المواقع والمعلومات الضرورية من أجل نهوضهم بمهامهم. وستكون الحكومة الانتقالية مسؤولة عن ضمان احترام الفصائل مركز الأفراد التابعين للأمم المتحدة والتعاون التام مع البعثة، على نحو ما ينص عليه الاتفاق بشأن مركز البعثة الذي تم إبرامه مع الحكومة الانتقالية عام ١٩٩٤. وفي الوقت ذاته، ستظل الحاجة قائمة لاضطلاع فريق الرصد بتوفير الأمن لأفراد البعثة وممتلكاتها. وفي ذلك الصدد، وافقت البعثة وفريق الرصد على الاضطلاع بعملية تقدير مشتركة للأمن بغية تحديد المناطق الليبرية التي سيلزم توفير الأمن بها.

٣٠ - وتسلم البعثة وفريق الرصد بضرورة تعزيز التنسيق بين أنشطتها التشغيلية على جميع الأصعدة. ومن المتوخى أن تعقد اجتماعات أسبوعية للتنسيق المشترك على مستوى المقر؛ وستعقد اجتماعات تنسيق مماثلة على مستوى القطاع مرتين أسبوعيا؛ وسيتم الإبقاء على العمليات المشتركة في مواقع

التجمع. وتناقش البعثة والفريق حاليا إمكانية تبادل ضباط اتصال، لتسهيل نقل المعلومات ولتنسيق الأنشطة فيما بينهما.

باء - نزع السلاح

٣١ - يمثل التنفيذ الفعال لعملية نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم واحدا من أهم عناصر العملية السلمية. وقد أنشأ فريق المراقبين لجنة لنزع السلاح، يرأسها الفريق نفسه وتتألف البعثة من الحكومة الانتقالية وممثلين عن الفصائل الليبرية. وقد طلب إلى الفصائل موافاة فريق الرصد والبعثة بمعلومات عن عدد مقاتليها؛ والمناطق التي سيتم تجميعهم فيها؛ وعدد الأسلحة؛ ومواقع حقول الألغام؛ ومعدات الاتصال؛ وعدد أسرى الحرب.

٣٢ - وقد قامت الفصائل حتى الآن بموافاة لجنة نزع السلاح بمعلومات عن مواقع تجمعها المقترحة وأعداد مقاتليها. وفيما يتعلق بقائمة المقاتلين، تلقت لجنة نزع السلاح المعلومات التالية: أفادت من الجبهة الوطنية القومية الليبرية أن لديها ٢٥ ٠٠٠ مقاتل؛ ومن القوات المسلحة لليبريا أن لديها ٨ ٧٣٤ مقاتلا؛ ومن جناح الجنرال روزفلت بونسون في حركة التحرير الليبرية المتحدة من أجل الديمقراطية لديه ٧ ٧٧٦ مقاتلا؛ ومن جناح الحاج كروما في حركة التحرير الليبرية المتحدة من أجل الديمقراطية أن لديه ١٢ ٤٦٠ مقاتلا؛ ومجلس السلم الليبري أن لديه ٤ ٦٥٠ مقاتلا؛ وقوة لوفاء الدفاعية أن لديها ٧٥٠ مقاتلا. وعلى ذلك فإنه سيتعين، فيما يبدو، نزع سلاح زهاء ٦٠ ٠٠٠ مقاتل. ومن الجدير بالذكر أنه، منذ توقيع اتفاق أبوجا، قام ١٣٣ مقاتلا فقط بتسليم أسلحتهم إلى فريق الرصد.

٣٣ - ويضطلع فريق الرصد والبعثة ببعثات استطلاعية مشتركة لتحري مواقع التجمع المقترحة، حيث سيتم نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم. ووفقا لاتفاق أبوجا، يتعين إعداد مناطق التجمع لاستقبال المقاتلين بحلول ٩ تشرين الثاني/نوفمبر. ومن المتوخى أن تقدم البعثة الموارد الأساسية اللازمة لتغطية الاحتياجات المطلوبة لهذه المواقع. وستشمل هذه الاحتياجات الأغذية والماء والمرافق الصحية والمواد اللازمة لإجراء الإصلاحات الضرورية لتشغيل هذه المواقع. وقد يلزم أيضا بعض المساعدة بغية تيسير انتقال المقاتلين إلى المواقع.

٣٤ - ومع انتقال المقاتلين إلى مواقع التجمع، سيقوم فريق الرصد بنزع سلاحهم وستقوم البعثة بمراقبة العملية والتحقق منها. بعد ذلك ستقوم البعثة بتسريحهم. وقد اتفقت الحكومة الانتقالية وفريق الرصد والبعثة على ضرورة إنجاز هذه العملية بأسرع ما يمكن. ومن ثم، سيتم تعديل عملية التجميع والإيواء في المخيمات ونزع السلاح والتسريح التي ينص عليها اتفاق أبوجا، وستركز المساعدة على تيسير عملية إعادة إدماج المقاتلين السابقين في الحياة المدنية بنجاح. ويتضمن فرع الجوانب الإنسانية من هذا التقرير بحثا يتناول عملية التسريح بمزيد من التفصيل.

سادسا - احتياجات فريق الرصد من الموارد

٣٥ - قدر فريق الرصد أنه سيحتاج الى نحو ١٢ ٠٠٠ من القوات لتنفيذ العمليات التي يتصورها. وسيحتاج الفريق، الذي يتألف حاليا من ٧ ٢٦٩ فردا من جميع الرتب الى ٦٣١ ٤ من القوات الاضافية. وأشار ممثل نيجيريا، أثناء الاجتماع الحادي عشر لرؤساء أركان الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا الذي عقد في مونروfia في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، الى أن حكومته ستوفر كتيبتين اضافيتين. وأعربت غانا وغينيا أيضا عن استعداد كل منهما لتقديم كتيبة اضافية. وأشار رؤساء أركان البلدان الأخرى الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا الى أن بلدانهم مستعدة من حيث المبدأ للمساهمة بقوات في الفريق، رهنا بتوافر الدعم المالي والسوقي المطلوب.

٣٦ - وفي ذلك الصدد، قد عمل فريقني التقني على نحو وثيق مع فريق الرصد في استعراض احتياجاته السوقية. وفي الأحوال الراهنة، تعتبر قدرة وزع فريق الرصد قدرة محدودة وستلزم مساعدة سوقية اضافية كبيرة لتمكينه من النهوض على نحو كامل بمسؤولياته بمقتضى اتفاق أبوجا. وقد أشار فريق الرصد الى أن احتياجاته ذات الأولوية تشمل المركبات والاتصالات وقطع الغيار والوقود.

٣٧ - ويجدر بالذكر أن النقص الحاد في الدعم السوقي هو أحد الأسباب الرئيسية لعجز فريق الرصد عن تنفيذ مهامه بمقتضى اتفاق كوتونو وكما ذكرت مرارا أنا ورئيس الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا لابد لنجاح عملية السلام من تزويد فريق الرصد بالدعم السوقي اللازم. وقد زار وفد تابع للاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا بلدانا مانحة محتملة في أيلول/سبتمبر لجمع موارد للفريق. وأجرى رئيس الاتحاد أيضا مشاورات ثنائية لتشجيع الحكومات المانحة على أن تلبي احتياجات الفريق.

٣٨ - وبعد مشاورات أجريتها مع الحكومة الانتقالية ورئيس الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا، قررت عقد مؤتمر لتقديم المساعدة الى ليبيريا في نيويورك في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥. وسيركز المؤتمر على الدعم المطلوب لتنفيذ اتفاق أبوجا، بما في ذلك المساعدة الانسانية، وعمليات نزع السلاح والتسريح، واحتياجات الإنعاش والإصلاح، فضلا عن تقديم المساعدة الى فريق الرصد. وتتاح حاليا للدول الأعضاء المشاركة في المؤتمر معلومات مفصلة في هذا الصدد منها ميزانية مشروحة تتضمن الاحتياجات السوقية للفريق.

سابعا - الجوانب الإنسانية

ألف - الحالة الراهنة

٣٩ - كان لتوقيع اتفاق أبوجا وما ترتب عليه من تطورات سياسية أثر هام على أنشطة المساعدة الانسانية في ليبيريا. ويجب الآن توسيع دائرة المساعدة الفوئية لتشمل المدنيين الذين يعيشون في مناطق

كان يتعذر الوصول إليها فيما مضى. ويجب اتخاذ الترتيبات لإعادة اللاجئين الى ديارهم وإعادة توطين المشردين داخليا. ويجب أيضا توسيع نطاق البرنامج ليتصدى للجوانب الانسانية لعملية تسريح المحاربين السابقين وإعادة إدماجهم في الحياة المدنية. وقد عاد للتو من ليبيريا السيد بيتر هانسين وكيل الأمين العام للشؤون الانسانية حيث تأكد من وجود حاجة ماسة الى القيام بعمل إنساني على نطاق أكبر، بما في ذلك تحسين تدابير التنسيق.

٤٠ - وسيجري توسيع نطاق آليات التنسيق وتعزيزها لتلبي الاحتياجات الجديدة وسيجري تعيين منسق إنساني تابع للأمم المتحدة. وسيقوم هذا المنسق الإنساني، تحت الإشراف العام لممثلي الخاص، بدعم وتنسيق الجهود التي تضطلع بها الوكالات التشغيلية للأمم المتحدة مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي، في الوقت الذي يقوم فيه بحشد مزيد من المشاركة من جانب منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية في أنشطة الإغاثة وإعادة التوطين وفي تقديم المساعدة للجنود المسرحين. وستسهم وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، كمنظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومتطوعي الأمم المتحدة، في مجالات اختصاصاتها. وسيدعم المنسق الإنساني أيضا الجهود التي ستضطلع بها الدوائر الإنسانية الأوسع، وخاصة المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية والمتعددة الأطراف.

٤١ - وستضم وحدة تنسيق المساعدة الإنسانية مكتبين هما: مكتب تنسيق المساعدة الإنسانية ومكتب التسريح وإعادة الإدماج. وسيدعم مكتب تنسيق المساعدة الإنسانية المنسق الإنساني في أداء واجباته. وسيقوم مكتب التسريح وإعادة الإدماج بتنظيم تقديم الخدمات المطلوبة لتسريح المقاتلين وسيتولى مسؤولية تقديم هذه الخدمات ومسؤولية مساعدة وتنسيق البرامج الرامية الى تيسير عودتهم الى الحياة المنتجة في المجتمع المدني. وسيمثل مكتب التسريح وإعادة الإدماج في كل مركز من مراكز التسريح.

٤٢ - إن الاحتياجات الإنسانية في ليبيريا وسائر بلدان المنطقة الفرعية احتياجات كبيرة. فمن بين مجموع السكان الذي يبلغ ٢,٣ مليون شخص تقريبا، لا يزال نحو ١,٥ مليون ممن يعيشون في البلد، ومنهم نحو ٧٠٠ ٠٠٠ مشرد، في حاجة إلى مساعدة إنسانية. وفضلا عن ذلك، يقدر مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين أن ٧٢٧ ٠٠٠ لاجئ ليبيري قد طلبوا اللجوء في بلدان مجاورة: منهم ٣٠٠ ٣٦٧ لاجئ طلبوا اللجوء في كوت ديفوار و ٣٩٥ ٠٠٠ في غينيا، و ١٤ ٠٠٠ في غانا، و ٦٠٠ ٤ في سيراليون و ٤ ٠٠٠ في نيجيريا. وستكون إعادة إدماج اللاجئين والمشردين داخليا، وكانوا مزارعين في معظمهم، (فضلا عن المقاتلين السابقين) في مجتمعاتهم المحلية التي نشأوا فيها عاملا حاسما في استمرار عملية السلام. وستعمل منظمات المساعدة الإنسانية في الأشهر المقبلة في المساعدة في عملية إعادة الإدماج وتيسيرها. وسينصب تركيز أنشطتها على مساعدة السكان في إعادة بناء حياتهم ومجتمعاتهم المحلية. وفي حين أن برامج الإغاثة في حالات الطوارئ ستستمر لفترة من الوقت لتلبية الاحتياجات المباشرة اللازمة لإنقاذ الحياة، فإنها ستصمم على نحو ييسر الانتقال من الإغاثة إلى الإصلاح.

٤٣ - ويقوم مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين بالتحضير لعملية إعادة اللاجئين إلى ديارهم بهدف بدء العملية في أوائل عام ١٩٩٦، إذا ما سمحت الأحوال الأمنية بذلك. ولن يشجع المكتب العودة الطوعية إلا بعد أن يكون قد تم الوزع الكامل لفريق الرصد التابع للاتحاد الاقتصادي لدول غربي أفريقيا في مناطق العودة الرئيسية وبعد أن يكون قد أنجز جانب كبير من عملية نزع سلاح المحاربين وتسريحهم، الأمر الذي يهيئ الأحوال الضرورية لعودة اللاجئين بسلام ويمكن المفوضية وشركاءها من الوصول إلى مجتمعات العائدين والعمل معها.

باء - التسريح وإعادة الدمج

٤٤ - سيكون تسريح المقاتلين، ويقدر عددهم بستين ألف، وإعادة دمجهم في المجتمع المدني أمرا حاسما لنجاح عملية السلام. وستشرف لجنة نزع السلاح والتسريح التابعة للحكومة الوطنية الانتقالية الليبرية على نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم. وأجرت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا وفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية الأوروبية والجهات المانحة مشاورات مكثفة بشأن العملية وقد تبادلت مع اللجنة التابعة للحكومة الانتقالية المنشأة حديثا وما استخلصته من نتائج.

٤٥ - وكما ذكر أعلاه، فإن نسبة كبيرة من سكان ليبيريا هي من المشردين وقد عانى كثير من المجتمعات المحلية، التي يتوقع عودة اللاجئين وغيرهم إليها، من الإهمال والدمار خلال الحرب الأهلية. وثمة اتفاق على نطاق واسع أن إعادة دمج المقاتلين ينبغي أن تعالج في وقت واحد مع إعادة اللاجئين والمشردين داخليا. وثمة اتفاق أيضا على أن نجاح عملية التسريح يتوقف على ما إذا كان يمكن للمقاتلين السابقين العثور على سبل لاعالة أنفسهم غير البندقية. ويلزم، في ذلك السياق، توفير فرص للعمالة قصيرة الأجل للمقاتلين السابقين، كجزء من جهود التأهيل التي تبذلها المجتمعات المحلية التي يتوقع أن يعود إليها اللاجئين وغيرها. وتشكل هذه الاعتبارات أساس استراتيجية التسريح وإعادة الدمج.

٤٦ - وكما ذكر أعلاه، ستجري عملية تسريح المقاتلين في عدد من المراكز يتراوح بين ١٠ مراكز و ١٣ مركزا، تقع بجوار مواقع التجمع، يتم فيها تسجيل المقاتلين السابقين ويتلقون مساعدة أولية بعد أن يقوم فريق المراقبين بنزع سلاحهم. وسيتولى مكتب التسريح وإعادة الدمج أمر تقديم الغذاء والخدمات الصحية والملاجئ المنتجة محليا، والاحتياجات من الماء والمرافق الصحية الأساسية لهذه المراكز. وعلى أثر التسجيل، سيشارك المقاتلون المنزوعي السلاح في برنامج تدريبي قصير الأمد، يساعد على تهيئتهم للعودة إلى الحياة المدنية. وسيقدم هذا البرنامج معلومات عن عملية السلام والحالة العامة في ليبيريا، فضلا عن تقديم المساعدة التوجيهية بشأن الخيارات المتاحة للاندماج في الحياة المدنية.

٤٧ - وكما ذكر أعلاه، من المستصوب إشراك المقاتلين السابقين فورا في أنشطة إنتاجية بعد تسريحهم. وتخطط وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة الثنائية برامج للمساعدة في عملية الدمج، التي ستصدي لاحتياجات المقاتلين السابقين، والمشردين داخليا واللاجئين. على أنه قد

تنقضي فترة زمنية تمتد من شهرين الى ثلاثة أشهر بين التسريح وتاريخ البدء بتنفيذ هذه البرامج. ومن الضروري، في هذه الفترة، ألا يعود المقاتلون، ولا سيما الذين لا تتوفر لديهم أية وسيلة للكسب، الى التسلح أو الانضمام الى عصابات.

٤٨ - وبناء على ذلك، من المرتقب أن يجري تقديم المساعدة لعملية التسريح في إطار الميزانية التقديرية، بما في ذلك المساعدة القصيرة الأجل لمساعدة المقاتلين في فترة الشهرين أو الثلاثة أشهر التالية للتسريح، وبعدها يتم استيعابهم في برامج إعادة الدمج. على أنه اذا توافرت التبرعات لسد الثغرة بين التسريح وإعادة الدمج، فإن الميزانية المقررة ستخفض بما يناسب ذلك. وستمول جميع البرامج الأخرى المتصلة بإعادة الدمج على أساس تبرعات، تقدمها الجهات المانحة.

٤٩ - أما المقاتلون الذين تتوفر لديهم سبل الكسب بعد التسريح، فستقدم اليهم مجموعات، تضم معدات زراعية أو معدات للنجارة. وقد تدعو الحاجة أيضا الى مساعدة غذائية لفترة انتقالية قصيرة. وهناك نوع ثان من المساعدة، يقوم على اشراك المقاتلين السابقين، الذين قد لا تتوفر لديهم وسائل اعالة أنفسهم، في إصلاح الهياكل الأساسية في المجتمعات المحلية التي سيعود اليها أيضا لاجئون ومشردون داخليا مما يوفر لهم فرص عمل قصيرة الأجل، في حين يجري اعداد برامج طويلة الأجل لاعادة الدمج. وفي ذلك السياق، يجري التشاور مع برنامج الأغذية العالمي بصدد إمكانية تنفيذ برامج للمقاتلين السابقين. تقوم على أساس الغذاء لقاء العمل.

٥٠ - وفيما يتعلق بالمقاتلين من الأطفال، فمن المتفق عليه بوجه عام أنه ينبغي أن يعودوا في أول فرصة ممكنة الى مجتمعات مواطنهم الأصلية. حيث ستتم مساعدتهم على إعادة التكيف بما يلائم الحياة المدنية. وأنشأت اليونيسيف وشركاؤها التقليديون برامج للتصدي بالتحديد لاحتياجات للجنود الأطفال. وسيجري توسيع هذه البرامج مع تقدم عملية نزع السلاح والتسريح.

٥١ - وبالإضافة الى الموارد المذكورة في الفقرة ٤٨ أعلاه، فمن المرتقب أن تغطي الميزانية التقديرية أيضا التكاليف المتصلة بمكتب التسريح وإعادة الدمج، فضلا عن الموظفين اللازمين للاضطلاع بالبرنامج.

ثامنا - حقوق الإنسان

٥٢ - ذكر أن عددا غير محدد من المدنيين قد قتل على أيدي مجموعة من جنود الجبهة الوطنية القومية الليبرية في تابيتا في الفترة الواقعة بين ٢٦ و ٢٨ أيلول/سبتمبر. وأعلنت الجبهة الوطنية أنها تجري تحقيقا وأنها اعتقلت أولئك الذين زعم أنهم متورطون في الحادث. وأنهم سيحاكمون أمام محكمة وطنية. وقد تشاورت البعثة مع الحكومة الانتقالية والجبهة الوطنية وأذن لها بإجراء مقابلات مع المحتجزين. وستقوم البعثة أيضا في إطار التحقيق بالاتصال، مع لجنة الصليب الأحمر الدولية والجماعات المحلية لحقوق الإنسان.

٥٣ - وجدير بالذكر أن الولاية الحالية للبعثة فيما يتعلق بحقوق الإنسان، في إطار القرار ٨٦٦ (١٩٩٣)، هي تقديم تقارير عن أي انتهاكات كبرى للقانون الإنساني الدولي. ويوجد في الوقت الحالي موظف لحقوق الإنسان تابع للبعثة مسؤول عن التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان وتقديم تقارير عنها.

٥٤ - وستواصل البعثة، بموجب ولايتها المنقحة، تقديم تقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان وستقوم أيضا بالاتصال بالجماعات المحلية لحقوق الإنسان ومساعدتها، حسب الاقتضاء، في جمع التبرعات للتدريب والدعم السوقي. ومن المتصور أيضا أن تقوم البعثة بالاتصال بالحكومة الانتقالية والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، ولجنة الصليب الأحمر الدولية فيما يتعلق بالمدنيين الذين جرى اعتقالهم بدون محاكمة.

تاسعا - الجوانب الأخرى

ألف - الإعلام

٥٥ - يهدف البرنامج الإعلامي الراهن للبعثة إلى تزويد السكان عامة بمعلومات وقائية عن عملية السلام، ودور البعثة ومنظومة الأمم المتحدة في ليبيريا. ويضطلع بإدارة البرنامج حاليا موظفان دوليان.

٥٦ - وبتوقيع اتفاق أبوجا، فإنه من المتوقع أن يوسع البرنامج أنشطته، مع التركيز على استخدام المواد المطبوعة والإذاعية والفيديو لنشر المعلومات عن المراحل المختلفة لتنفيذ العملية، لا سيما فيما يتعلق بنزع السلاح والتسريح. وستكون هناك حاجة إلى موارد وموظفين إضافيين لهذا الغرض.

باء - الانتخابات

٥٧ - وفقا لاتفاق أبوجا، فإنه من المقرر أن تجري الانتخابات التشريعية والرئاسية في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٦. ويدعو الاتفاق الأمم المتحدة، الى أن تراقب وتتحقق من العملية الانتخابية، بالتعاون مع منظمة الوحدة الإفريقية والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا. وسأقدم في الوقت المناسب بتوصيات إضافية إلى مجلس الأمن حول الدور الذي يمكن أن تضطلع به الأمم المتحدة في هذا الصدد.

جيم - الشرطة

٥٨ - ضم الفريق التقني المشار اليه في الفقرة ٢ أعلاه مستشارا في الشرطة كلف بمهمة تقدير احتياجات الشرطة الوطنية الليبرية وتحديد المساعدات التي يمكن تقديمها الى الحكومة الانتقالية لتعزيز قوة الشرطة.

٥٩ - وتخضع الشرطة الوطنية الليبرية لولاية وزارة العدل. وتتألف من ٢ ٢١٩ ضابطا، وأغلبيتهم غير مسلحين ويخدمون في مدينة مونروفيا، مع وزع عدد قليل منهم في المقاطعات المحيطة. ولدى قوة الشرطة عدد ضئيل جدا من المركبات ويفتقر معظم الضباط إلى معدات الاتصالات الأساسية. وهي تضم فرقة عمل خاصة تتألف من ٢٤٥ فردا مدربين على مكافحة الشغب. وتشمل أيضا وحدة للرد السريع تتألف من ٩٧ فردا، وهم الأفراد المسلحون الوحيدون بالقوة، المدربون على التصدي للسرقات المسلحة. ويبلغ متوسط أجر الشرطي الليبري نحو ٤ دولارات شهريا.

٦٠ - وأبلغت الحكومة الانتقالية الفريق التقني بأنها تحتاج إلى مساعدة تقنية فيما يتعلق بإعادة تشكيل الشرطة الوطنية وإدارتها، وكذلك إلى دعم مالي وسوقي للحصول على بزازات رسمية، ومعدات للاتصال والنقل.

٦١ - ويحتاج معظم الضباط الذين يخدمون حاليا في قوة الشرطة إلى نوع من التدريب، سواء لتجديد المعلومات أو لاكتساب خبرات خاصة. وتتوافر في أكاديمية الشرطة الوطنية القدرة على التدريب، والتي احتفظت ببعض المدربين، ولكن الأكاديمية أصيبت بصفة عامة بالضعف الشديد من جراء الحرب وهي في حاجة إلى المساعدة التقنية والمالية الأساسية، بما في ذلك مواد التدريب وتدريب المدربين وإصلاح المباني.

٦٢ - وفيما يتعلق بنظام السجون، فإن سجن الشرطة المركزي في مونروفيا هو المرفق الرسمي الوحيد من هذا القبيل الذي يجري تشغيله في البلد. غير أن السجن يوجد في حالة تحتاج إلى ترميم وهو يعمل فقط عند الحد الأدنى فيما يتعلق بالمياه والمرافق الصحية والتهوية والاحتياجات المتعلقة بالحيز المكاني والأمني. وهناك حاجة عاجلة إلى دعم فيما يتعلق بالأغذية والرعاية الطبية. ويحتاج الـ ٣٤ حارسا في السجن إلى التدريب والزي الرسمي والمعدات. ومن بين ١٨١ نزila، جرت محاكمة ٤، وأدينوا وصدرت عليهم أحكام، وجرى احتجاز نحو ١٧٧ نزila آخر بدون محاكمة، معظمهم لفترة شهور عديدة. ويمارس النظام القضائي الليبري وظيفته بصفة رسمية فقط في مونروفيا. وأي دعم يوفره المجتمع الدولي لهذا الغرض، مهما قل، سيكون مفيدا.

٦٣ - ومن ثم هناك حاجة إلى دعم تقني للشرطة والنظام القضائي. وإنني أحث الدول الأعضاء على تقديم الدعم المطلوب إلى الحكومة الانتقالية.

عاشرا - الهيكل التنظيمي

٦٤ - لغرض الاضطلاع بالولاية المشار إليها في هذا التقرير سيكون الهيكل التنظيمي لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا كما يلي:

(أ) ستستمر البعثة، مع وجود مقرها في مونروفييا، برئاسة ممثل خاص والتكوين الحالي لمكتب الممثل الخاص، الذي يرأسه موظف برتبة مدير ويضم ثمانية موظفين من الفئة الفنية، سيستمر كما هو أساسيا وقد يستلزم الأمر زيادة صغيرة في ملاكه مع تطور عملية السلم؛

(ب) والمكون العسكري للبعثة سيرأسه المراقب العسكري الأول وسيضم ما مجموعه ١٦٠ مراقبا عسكريا. وستتواجد المراقبون في مواقع للتجميع ثم يعاد تحديد مواقعهم، في شكل أفرقة متنقلة، في مقر اللواء التابع لفريق الرصد؛

(ج) وستتولى رئاسة مكتب التسريح وإعادة الإدماج موظف أقدم، يكون مسؤولا أمام منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، وذلك تحت السلطة العامة لممثلي الخاص، ويساعده العدد المناسب من الموظفين الدوليين والمحليين؛

(د) وسيرأس المكون الإداري مسؤول إداري أول.

٦٥ - سيكون لممثلي الخاص سلطة عامة فيما يتعلق بجميع الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في ليبيريا دعما لعملية السلم ويكون مسؤولا عن تنسيق هذه الأنشطة، لضمان استخدام الموارد على أكفأ نحو ممكن. وستعتمد جميع مكونات البعثة على نظم متكاملة فيما يتعلق بالسوقيات والدعم الجوي والاتصالات والإجلاء الطبي.

حادي عشر - الجوانب المالية

٦٦ - كما بينت في تقريره الأخير إلى مجلس الأمن (S/1995/781)، رصدت الجمعية العامة، في قرارها ٢٣٢/٤٩ بـ ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٥، للحساب الخاص للبعثة مبلغا إجماليه ٣٠٠ ٥٢٧ ٨ دولار، بمعدل شهري إجماليه ٢٠٠ ٤٢١ ١ دولار لمواصلة البعثة خلال الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه لغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

٦٧ - فإذا ما قرر مجلس الأمن أن يعدل ولاية البعثة ومفهوم عملياتها، وفقا لما أوصى به في الفقرة ٧٢ أدناه، فسألتمس من الجمعية العامة في دورتها الحالية ما ينشأ عن ذلك من احتياجات لمواصلة البعثة واستمرارها.

٦٨ - وحتى ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة في الحساب الخاص للبعثة منذ أن أنشئت ١٣,٣ ملايين دولار. أما بالنسبة لجميع عمليات حفظ السلام، فقد بلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة ٣٦٤ ٢ مليون دولار وذلك حتى ١٦ تشرين الأول/أكتوبر. وثمة مبلغ قدره

٢ مليون دولار تم اقتراضه من صندوق احتياطي عمليات حفظ السلام بغية تزويد البعثة بالاحتياجات اللازمة من التدفق النقدي لم يسدد بعد.

٦٩ - منذ تقريره الأخير، لم ترد أي تبرعات إضافية إلى الصندوق الاستثماري لتنفيذ اتفاق كوتونو في ليبيريا.

ثاني عشر - الملاحظات والتوصيات

٧٠ - بتوقيع اتفاق أبوجا، دخلت عملية السلم الليبرية مرحلة جديدة. فخلال الشهرين الماضيين أقرت الأطراف الليبرية من جديد وقف إطلاق النار وأنشأت مجلس الدولة وأبدت استعدادا أكثر مما مضى لاتخاذ خطوات نحو استعادة السلام والاستقرار في بلدهم؛ ونتيجة لذلك، تتوفر الآن فرصة لإنهاء الحرب الأهلية التي نشرت الخراب في ليبيريا وفرضت على شعبها آلاما لا حدود لها طوال ما يقرب من ست سنوات.

٧١ - لقد تشجعت بهذا التقدم وآمل صادقا أن يفي مجلس الدول وزعماء الفصائل بالتزاماتهم الناشئة عن اتفاق أبوجا. ويعود الفضل الكبير في التطورات الإيجابية التي حدثت خلال الأشهر القليلة الماضية إلى رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا وإلى الجهود التي بذلتها الدول الأعضاء في هذه الجماعة لمواءمة وتنسيق سياساتها تجاه ليبيريا. وجاء اتفاق أبوجا بتويجا لهذه الجهود وعزز قدرة الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا على السير في عملية السلم إلى خاتمة ناجحة. وإني لأشجع أعضاء الجماعة على مواصلة العمل متضافرين من أجل تنفيذ الاتفاق تنفيذا كاملا وفي حينه.

٧٢ - بالنظر إلى هذه التطورات وبناء على تقدير فريقني التقني، أوصي بأن يوافق مجلس الأمن على التعديلات المبينة في هذا التقرير بالنسبة إلى ولاية البعثة ومفهوم عملياتها. فهذه التعديلات مبنية على الدروس المستفادة من تنفيذ اتفاق كوتونو، وعلى التطورات التي حدثت في عملية السلام الليبرية منذ إنشاء البعثة قبل سنتين. وقد كان المقصود بالتوسيع المقترح هو تمكين البعثة من أداء مهام المراقبة والرصد المتوخاه للأمم المتحدة بموجب مختلف اتفاقات السلام، مع التركيز بشكل أكبر على أهم جوانب تنفيذ هذه الاتفاقات وهو نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم. فإن هذه هي الطريقة التي تستطيع بها البعثة والمجتمع الدولي على خير وجه مساعدة الحكومة الانتقالية والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا وفريق الرصد على الوفاء بالمسؤوليات الموكلة اليهم بموجب اتفاقات السلام. وقد تلقيت رسالتين مؤرختين في ٢٨ آب/أغسطس و ١٢ أيلول/سبتمبر من الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، الرئيس رولنغ، حث فيهما الأمم المتحدة على الاضطلاع بدور أكثر فعالية في ليبيريا. ورغم الأزمة المالية الحادة التي تعاني منها المنظمة حاليا فإنني مقتنع بأن توفير موارد إضافية للبعثة بمستوى متواضع بالمقارنة بعمليات حفظ السلم الأخرى يبرره الأمل المعقود على أن اتفاق أبوجا يتيح فرصة لإنهاء الحرب الدائرة في ليبيريا ويخفف الآلام المريرة التي نجمت عنها. فأما التقديرات المتعلقة بالتكلفة لفترة ستة أشهر فستصدر قريبا كإضافة إلى هذا التقرير.

٧٣ - على أن تخصيص الموارد الإضافية للبعثة يجب أن يسير جنباً إلى جنب مع تقديم الدعم المالي والسوقي من جانب المجتمع الدولي إلى فريق الرصد. فقد بينت في تقرير المؤرخ ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ عن إنشاء البعثة (S/26422 و Add.1 و Add.1/Corr.1)، أن البعثة لن تستطيع الوفاء بولايتها ما لم تتوفر لفريق الرصد موارد كافية للوفاء بمسؤولياته، وأنه، في غياب هذه الموارد، قد تتعرض عملية السلام نفسها للخطر. وعلى الرغم من التبرعات المقدمة من بعض الدول الأعضاء سواء عن طريق الصندوق الاستئماني الذي أنشأته لهذا الغرض أو على أساس ثنائي، لم يحدث قط أن تلقى فريق الرصد الدعم السوقي والمالي الذي يحتاج إليه لتنفيذ ولايته.

٧٤ - ولذلك، فإن من الضروري للنجاح في تنفيذ اتفاق أبوجا أن يتلقى فريق الرصد ما يحتاجه من موارد. فقد أثبتت الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا التزامها بعملية السلام حين تعهدت بتقديم جنود إضافيين إلى فريق الرصد. وبالإضافة إلى ذلك، قام رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا بعدد من المبادرات لجمع الموارد السوقية والمالية. وإن المؤتمر المعني بتقديم المساعدة إلى ليبيريا، الذي ساعده في نيويورك يوم ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، سيوفر فرصة للحكومات المانحة كي تلبي هذه الاحتياجات وتثبت عملياً دعمها للسلام في ليبيريا.

٧٥ - وخلاصة الأمر، على أي حال، هي أن المسؤولية عن تنفيذ عملية السلام تقع على عاتق الحكومة الانتقالية وزعماء الفصائل الليبرية. فيجب على هؤلاء أن يرتفعوا فوق خلافاتهم وأن يقودوا مقاتليهم في طريق السلام والمصالحة. ويجب عليهم أن يطبعوا في أذهانهم الحاجة إلى الاحترام الدقيق لوقف إطلاق النار وأن يكملوا عملية فض الاشتباك والانتقال إلى مواقع التجميع، كيما يمكن الشروع في نزع السلاح حسب الموعد المقرر في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وأشعر بالقلق، في هذا الصدد، إزاء ما تردد أخيراً من الأخبار عن وقوع انتهاكات لوقف إطلاق النار، وما حدث من تأخيرات في عملية فض الاشتباك نتيجة لهذه الحوادث. وعلى الحكومة الانتقالية أن تتخذ التدابير الضرورية لتجنب وقوع مزيد من هذه الحوادث والحفاظ على زخم عملية السلام.

٧٦ - كما ينبغي أن يتضمن الدعم الدولي من أجل تنفيذ عملية السلام تقديم المساعدة إلى الحكومة الانتقالية لتمكينها من النهوض بمسؤولياتها بموجب اتفاقات السلام وتهيئة الظروف الضرورية للمصالحة الوطنية وبناء السلم. بيد أنه، ما من شك في أن استجابة المجتمع الدولي ستوقف على وجود دليل على تصميم الفصائل الليبرية على الوفاء، في الوقت المناسب، بالالتزام التي أخذته على نفسها طائفة مختارة بموجب اتفاق أبوجا. وإنني لأحث تلك الفصائل، في الختام، على إتاحة الفرصة للسلام.

المرفق الأول

المرفق الثاني

تشكيل العنصر العسكري لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا

المراقبون	الأفراد الآخرون	المجموع	
٣	-	٣	الأردن
٢	-	٢	أوروغواي
٦	-	٦	باكستان
٢	٧ (أ)	٩	بنغلاديش
٦	-	٦	الجمهورية التشيكية
٥	-	٥	الصين
٨	-	٨	غينيا - بيساو
٨	-	٨	كينيا
٨	-	٨	ماليزيا
٣	-	٣	مصر
٢	-	٢	الهند
٥٣	٧	٦٠	المجموع

(أ) أفراد طبيون.

— — — — —